

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن المتبع لكتب الشيعة يجد أن تقسيم الخبر عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكار الشيعة بأهل السنة وتأثيرهم بهم إضافة إلى محاولة الشيعة رد الاعتراض إلى بعض مروياتهم وإن سلكوا طريق الغش والتسليس والتخطيط في هذا العالم الذي وضع أساسه وشيد أركانه الجهابذة من علماء السنة، رغم أن الفكر الشيعي يأمر باجتناب أهل السنة والعمل بما يخالفهم كما سيأتي بيانه !! . وفي ذلك يقول الخبر العاملية: "الإصلاح الجديد (تقسيم الحديث) موافق لاعتقاد العامة (أهل السنة) واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالسبعين وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة (ع) باجتناب طريقة العامة وقد تقدم ما يدل على ذلك في القضايا في أحاديث ترجيح الحديدين المختلفين وغيرها". في "وسائل الشيعة" ج 20 ص 100

ويقول ص 102: "أن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العالمة (يقصد ابن مظير الحلبي)، أو شيخه أحمد بن طاووس كما هو معلوم، وهو معترفون به، وهو اجتهاد وظنّ منهما".

في اعتقاد الخبر العاملية أن هذا التقسيم الناتج من تقليل الشيعة لأهل السنة له نتائج وعواقب وخيمة على الفكر الشيعي إذا تم تطبيقه على مروياتهم ورجاتهم، حيث إن

ذلك يستلزم - حسب اعتقاد الخبر العاملية - الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافةً أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون النتيجة رد ورفض تعديل وتوثيق المعصومين بعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثيقة. ([وسائل الشيعة 101/20](#))

ويعرف الخبر العاملية بأن علمائه الذين استعاروا التقسيم من أهل السنة متناقضون في تطبيق قواعده ومنهجيته، يقول: "إن رئيس الطائفة (يقصد الطوسي) في كتاب الأخبار وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده كثيراً ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرین ويعلمون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة، وكثيراً ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تكهنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرّح به صاحب المتنقى وغيره، وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجوهٍ أخرى من غير اعتبار الأسانيد، ودال على خلاف الاصطلاح الجديد". ([وسائل الشيعة 99/20](#))

وشنّ الخبر العاملية - الشيعي - هجوماً عنيفاً على رئيس طائفته المسمى "الطوسي" واعتبره متناقضاً في كلامه في التضليل والتصحيح، فيقول: فإن قلت: إن الشيخ كثيراً ما يضعف الحديث، معللاً بأن راويه ضعيف. وأيضاً يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عثناً، وهو خلاف إجماع المقدمين والمتأخرین بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال

وتضعيفهم. قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار صاحب المتنقى في بعض مباحثه، حيث قال: والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد بالتعليق حقيقته وعذرها.... وأيضاً فإنه يقول (أي الطوسي): هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تخصى وكثيراً ما يُضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء ورد المسند ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى ومنها من نصّوا على مدحه وجلالته وإن لم يوافقوه مع كونه من أصحابنا. [وسائل الشيعة](#) (20/111)

ويقول يوسف البحرياني في: "قد صرّح جملة من أصحابنا المتأخرین بأن الأصل في تنوع الحديث إلى الأنواع الأربع المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين بن طاووس، وأما المتقدمون فالصحيح عندهم هو ما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه من القرآن والإيمارات التي ذكرها الشيخ في العدة".

[الحدائق الناصرة](#) 1/14

وبما أن البحرياني يعتقد بصحة جميع أخبار الشيعة لا سيما في المذكورة الأربع عندهم، فإنه يستهجن هذا التقسيم لما له من آثار سلبية عظيمة تتصل بمروياتهم، حيث إنه من الختمي توهين تلك المرويات إذا هي أخضعت تحت مجهر من

ال التقسيم والبحث في حال الرواية ولا يبقى لديهم ما يحتاجون به وعلل ذلك بقوله: لنا على بطalan هذا الاصطلاح وصحة أخبارنا وجوه: (الأول): ما قد عرفت في المقدمة الأولى من أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو التقية من ذوي الخلاف لا من دس الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح. على أنه متى كان السبب الداعي إنما هو دس الأحاديث المكذوبة كما توهموه فيه أنه لا ضرورة تلجئ إلى اصطلاحهم".

(الحادائق الناصرة 15-16)

فاختلاف الأخبار إنما هو نتيجة التقية - التي هي مصدر كل بلاء عند الشيعة - وليس ما دسه الكاذبون، وعملية الدس وهم لا حقيقة لها عند البحرياني يرد عليه تصريح أتمته المزعومين ونقل علماء الرجال كما سيأتي بيانه في هذه المقدمة، فقول البحرياني أو هي من بيت العنكبوت وهو منافق لما هو مشهور في كتب الرافضة قد يعدها وحدتها. ولعل نزعته الإخبارية فرضت عليه هذا الادعاء الفارغ. وإذا عملية الاختلاف ناشئة من التقية، فهل يستطيع الشيعة تمييز ما هو تقية وما هو ليس بتقية؟ ولم يستطع الشيعة الخروج من ذلك إلا أن قالوا: كل ما وافق أهل السنة فهو تقية، وما عدا ذلك فهو صحيح وجب العمل به....

وينعني البحرياني على قدماء الشيعة الذين استعاروا التقسيم، وعملهم بعلم الجرح والتعديل - رغم إن هذ ادعاء وليس له في الواقع أدنى نصيب - الناشئ من عملية التقسيم، حيث إنهم لم يستطعوا أو بمعنى أصح عجزوا عن تطبيقه في

تصحيح ما صححوا من الأخبار، فيقول: إن التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنوع الأخبار إنما أخذوه من القدماء، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواية من المدح والذم إنما أخذوه عنهم. فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صححوا من الأخبار واعتمدوه وضمنوا صحته كما صرّح جملة منهم. كما لا يخفى على من لاحظ ديبياجتي الكافي والفقير وكلام الشيخ في العدة وكتابي الأخبار، فإن كانوا عدولًا في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع". (الحادائق 17/1)

فالذى يمكن استخلاصه من كلام البحرياني أن علماء الشيعة الذين قلدوا أهل السنة في هذا العلم لا حظ لهم في التطبيق بل إن كلامهم مجموعة تناقضات بعضها فوق بعضها لا يكاد العاقل يشق بما توصلوا إليه، وهذا نتيجة طبيعية لأكاذيب اعتقادها المطلوب ورؤجوا لها وأصبحت ديناً يدين بها من لا عقل له.

انتهى بتصرف من
أخبار الشيعة وأحوال رواها
لعلامة العراق الألوسي رحمه الله تعالى



علم الحديث عند الشيعة



أعدها
أبوأسامة سمير الجزائري
قسم لها
الشيخ علي الرملي الأردني حفظه الله